لايضر في رويته غاية ما ثم ان القيد نظري لاضروري فتقيم
الدليل على القيد ان نوزعنا فيه انتهى تامل وقوله من حركة
الخ قد يقال انه لايحتاج الى ابطال هذه الامور كلها اذ القديم
يستحيل عليه مطلق التغير الخ واورد على المولف ايضا انه
استدل على الشيء بنفسه لان التغير من العدم الى الوجود هو
الحدوث والجواب ان الاستدلال بتغير الاحكام على تغير الاجسام
وايضا فالتغير المستدل به اعم لانه يكون بالوجود وبالعدم
كلاهما دليل على الحدوث لاحدهما وتركيب الدليل ان تقول
الاعراض متغيرة ودليلها المشاهدة وكل متغير حادث هـ
ودليلها استحالة التغير على القديم ينتج الاعراض حادثة وان
شيت ركبته استثنائيا فتقول لو لم تكن حادثة ما تغيرت هـ
والتالي باطل فالمقدم مثله وقوله ودليل حدوث الاعراض
يحتمل ان يكون اطلق الدليل على الدليل البسيط ويحتمل ان
يكون اطلق على المركب من صغرى وكبرى واتى بالصغرى
ومحمولها وحذف الكبرى للعلم بها كانه يقول الاعراض متغيرة
صغرى وكل ما كان متغيرا فهو حادث صحة الصغرى المشاهدة
وصحة الكبرى استحالة التغير على القديم ينتج الاعراض
حادثة ويحتمل ان يكون اطلق الدليل على الدليل المركب من
ملزوم ولازم كانه يقول لو كانت الاعراض قديمة ملزوم لما
تغيرت لازم بيان الملازمة لاستحالة التغير على القديم لكنها
تغيرت بيان الاستثنائية المشاهدة فاذا بطل اللازم الذي
هو نفي التغير بطل ملزومه الذي هو قدم الاعراض واذا
بطل الملزوم وجب ان الاعراض حادثة وهو المطلوب وكذلك
تقول

تقول في قوله ودليل حدوث العالم يحتمل ان يكون اطلق
الدليل على البسيط ويحتمل انه اطلقه على الدليل المركب من صغرى
وكبرى واتى بالصغرى ومحمولها وحذف الكبرى للعلم بها كانه
يقول الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة صغرى وكل ملازم
للاعراض الحادثة فهو حادث كبرى صحة الصغرى المشاهدة
وصحة الكبرى استحالة ان يلازم القديم الحادث ينتج الاجرام
حادثة ويحتمل ان يكون اطلق الدليل على الدليل المركب من
ملزوم ولازم كانه يقول لو كانت الاجرام قديمة ملزوم لما
لازمت الاعراض الحادثة لازم بيان الملازمة لاستحالة ان
يلازم القديم الحادث الاستثنائية لكن نفي الملازم بين هـ
الاعراض والاجرام محال بيان الاستثنائية المشاهدة فاذا
بطل اللازم بطل ملزومه الذي هو قدم الاجرام واذا بطل
الملزوم وجب ان تكون الاجرام حادثة واما برهان وجوب
القدم له تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر الى
محدث فيلزم الدور والتسلسل هذا شروع منه في برهان
الصفة الثانية وهي القدم ودليله ماذكر فذكر الملزوم هـ
واللازم وحذف بيان الملازمة لوضوحها اذ لا واسطة بين
القدم والحدوث لان القدم والحدوث يتقابلان تقابل النقيض
اذ انتفى احدهما انتفى الاخر والاستثنائية محذوفة تقديرها
لكن الحدوث على الله محال بيانه ماذكره المولف من لزوم
الافتقار المودي الى الدور والتسلسل المحالين وما ادى الى
المحال يكون محالا فالحدوث محال وتوضيح ذلك ان تقول
يلزم من الحدوث الافتقار الى المحدث لما مر ان كل حادث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)